الفصل الثالث

الدراســة التطبيقية

obeikandl.com

obeikandl.com

الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية:

* **مجتمع الدراسة التحليلية**: يشمل مجتمع الدراسة التحليلية مختلف مواد الرأي في الصحف محل الدراسة والتي عالجت قضايا الإصلاح السياسي مجال التطبيق.

* **عينة الدراسة التحليلية**: لتحديد عينة الدراسة التحليلية اتبع الباحث الخطوتين التاليتين:

أ- اختيار عينة الصحف: وفقًا لنتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث تبين له أن التناول الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي في الصحف المصرية قد أفرز رؤى ومواقف وتوجهات سياسية متباينة على مستوى النظام الصحفي المصري، فقد أفرزت الخطابات العديد من المواقف المتباينة على مستوى الصحف القومية بعلاقاتها التابعة لسيطرة السلطة السياسية، أو الصحف الحزبية التي تتنوع مواقفها بسبب الأساس الفكري الذي تنتمي إليه، وحسب علاقات الأحزاب بالسلطة، أو الصحف الخاصة التي تتأثر بأفكار كتابها وانتماءاتهم الفكرية والسياسية، ورؤية القائمين على تمويلها أو مالكيها، لذا رأى الباحث اختيار صحف ذات انتماءات متعددة بما يعطي صورة شبه كاملة لمواقف النظام الصحفي المصري فيما يتعلق بمحددات تناول قضايا الإصلاح السياسي، وقد وقع اختيار الباحث على الصحف التالية(*):

- **صحيفة الأهرام**: ممثلة للصحافة القومية (الرسمية) بوصفها أكثر الصحف القومية انتشاراً، كما أنها تضم مجموعة من المثقفين والمفكرين من خارج وداخل الصحيفة يتمتعون بالقدرة على صياغة رؤى وتصورات للموافق والقضايا المختلفة.
- **صحيفتا الوفد، والأهالي**: ممثلتان للصحف الحزبية حيث تمثل الوفد الجناح الليبرالي في النظام المعارض المصري، بينما تمثل الأهالي الجناح اليساري. فالوفد تعد أكثر الصحف الحزبية قراءة، ويمكن تصنيفها في إطار الصحف الشعبية التي تحاول النزول إلى مستوى

(*) جاء اختيار الباحث لهذه الصحف لتكون عينة الدراسة التحليلية للخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الإصلاح السياسي وفقًا لاعتبارين أساسيين:

١ ـ أثبتت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث أن هذه الصحف (الأهرام، الوفد، الأهالي، المصري اليوم) كانت أكثر الصحف المصرية اهتمامًا لطرح قضايا الإصلاح السياسي لدى كتاب مواد الرأي.

٢ ـ تمثل هذه الصحف لأنماط الملكية الصحفية في مصر بشكلها الراهن.

القارئ العادي، وتسعى إلى جذب أكبر عدد من القراء، بجانب وضوح سياستها وأيديولوجيتها التحريرية، والحزب الذي تعبر عنه، والأهالي كصحيفة تميل في سياستها التحريرية إلى مخاطبة الطبقة المثقفة وممثلة للتيار اليساري في مصر من خلال الحزب الذي تصدر عنه.

- **صحيفة المصري اليوم**: ممثلة للصحف الخاصة، وهي تمثل التيار المعتدل لهذه الصحف، وتنطلق في معالجتها عن سياسة وأطر محددة، كما تعد أكثر الصحف الخاصة اليومية من حيث إقبال وتعرض الجمهور لها، وتحتوي على مجموعة من الكتاب يمثلون مختلف التيارات السياسية في مصر.

ب- **تحديد عينة المواد الصحفية الخاضعة للتحليل**: في ضوء أهداف الدراسة، والتساؤلات التي تحاول الإجابة عليها، وقع اختيار الباحث على مواد الرأي بمختلف أشكالها "المقال العمودي، المقال الافتتاحي، المقال التحليلي، مقال اليوميات، بريد القراء" كوحدات للتحليل باعتبار أن هذه المواد تهدف إلى إقناع القارئ بوجهة نظر الصحيفة أو الكاتب بشكل مباشر، حيث تحمل فكراً محدداً ووجهة نظر معينة تحاول إقناع القارئ بها، ومن ثم فهي أقدر على تحديد المواقف، وتجسيد الخطاب الصحفي، كما أن مواد الرأي تعد ملائمة للمداخل النظرية التي تتبناها الدراسة والتي تهدف في مجملها قياس المحتوى الضمني أو غير الصريح للوسائل الإعلامية، خاصة المستوى الرابع من تصنيفات بحوث نظرية الأطر والذي يهدف للكشف عن المحتوى الكامن للمضمون الإعلامي وربطه بالسياق الفكري الذي يندرج المضمون في طياته.

الإطار الزمني لعينة الدراسة التحليلية:

امتد الإطار الزمني لعينة الدراسة التحليلية على مدار أربعة شهور متصلة وذلك خلال الفترة من ١/ ١٢/ ٢٠٠٦، وحتى ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧ وقد اختار الباحث هذه الفترة لإجراء الدراسة التحليلية نتيجة لمجموعة من العوامل هي:

- شهدت هذه الفترة طلب الرئيس مبارك بتعديل ٣٤ مادة من الدستور المصري الحالي في إطار نقل بعض الصلاحيات المخولة له إلى الحكومة والبرلمان، وذلك في خطابه أمام مجلس الشعب والشورى يوم ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ مما أحدث جدلاً وحراكًا سياسيًا على نطاق واسع انعكس أثره على الخطابات الصحفية.

- أن هـذه الفـترة شـهدت صـدور أول تقريـر لمرصـد الإصـلاح العربـي، الإشـكاليات والمؤشرات بمكتبة الإسكندرية والذي شارك فيه نخبة من الخـبراء المتخصـصين في مختلـف المجالات وقدم مؤشرات مهمة لفرص الإصلاح داخل مختلف الدول العربية.
- زيادة فعاليات مؤتمرات التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في البلدان العربيـة ونـشاط المجتمع المدني في هذا المجال.
- الخطوات الجادة والفعلية للتحول الديمقراطي الفعال في موريتانيا من خلال انتقال السلطة سلميًا في انتخابات مدنية نزيهة.

أدوات الدراسة التحليلية:

تتوقف نوعية الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في إجراء دراسته مع طبيعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها ووفقًا لأهداف الدراسة الحالية فقد قام الباحث بتصميم استمارة تحليلية اشتملت بدورها على فئات لتحليل الخطاب، وأخرى لتحليل الأطر (المضمون) على النحو التالي:

فئات تحليل الخطاب: استخدمت الدراسة الحالية أسلوب تحليل الخطاب باعتبار أن الخطاب الصحفي هو رسالة إقناعية تستهدف إقناع الجمهور بأطروحات معينة، أو تفنيد وجهات نظر مضادة في إطار حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة، وتتنازع فيما بينهما بشأن قضية جدلية.

وفي إطار ذلك تكون الصحافة هي ميدان الصراع الفكري عبر ما تقدمه من أطروحات عبر الأساليب التالية:

١ـ **مسار البرهنة**: يستخدم مسار البرهنة في الكشف عن المواقف الفكرية والجدلية بشأن قضية مطروحة، واستخدام مسار البرهنة في تحليل الخطابات الصحيفة يقدم دعمًا وإثراء للبحث، ويعالج أحد جوانب قصور تحليل المضمون، وقد وظف الباحث هذه الأداة من خلال استخراج المقولات الأساسية أو الطرح المركزي الذي يستهدف منتج الخطاب الترويج له وتدعيمه، فقد قام الباحث بقراءة شاملة للخطاب الصحفي واستخراج من كل مادة رأي "خطاب " مقولته الأساسية " الطرح المركزي " والذي يستهدف منتج الخطاب ترويجه أو تدعيمه من خلال تتبع مسار البرهنة داخل الخطابات الصحيفة عن طريق الحصر الشامل لكل مواد الرأي في الصحيفة، تبعًا للقضايا مجال التطبيق، حيث

قام الباحث بحصر مجمل الكتابات بصياغات كتابها، ثم حصر الحجج " البراهين " المرافقة لكل طرح، وبذلك تكون للباحث جانب كيفي يتمثل في طبيعة الأطروحات، ونوعية الحجج المسندة، وأسماء كتاب ومنتجي الأطروحات، ومدى انتمائهم للصحيفة، كما تكون للباحث جانب كمي أتاح القياس الموضوعي للصحف في التركيز على القضايا مجال التطبيق، وذلك بإحصاء الأطروحات المقدمة بشأن موقف ما، والاختلاف النسبي في التركيز على فاعليات محددة وتفسير ذلك في ضوء أهداف الدراسة.

٢ـ **الأطر المرجعية**: تعتمد هذه الأداة على حقيقة أساسية تشكل جوهر وجود منطلقات فكرية متباينة تشكل القاعدة لانطلاق الخطابات الصحفية المختلفة، وهي بمثابة أسس ومبادئ تستند إليها الخطابات الصحفية لكل صحيفة في طرحها الأيديولوجي بشأن قضايا الإصلاح السياسي، وهي تصبغ خطابات كل صحيفة حسب القوى السياسية والتيارات التي تعبر عنها، ومن ثم توظيفها في الكشف عن تلك المرجعيات التي استندت إليها الصحف مجال الدراسة في خطاباتها بهدف إقناع الجمهور والنخبة بوجهة نظر معينة من خلال تتبع هذه الأطر ورصد كيفية وطبيعة استخدام الخطابات الصحفية لها، والخروج بتوصيف شامل عنها، وطبيعتها، وعلاقتها بالقوى السياسية التي تعبر عنها.

٣ـ **القوى الفاعلة**: تقوم هذه الأداة على أساس تحليل خطاب محدد لمجموعة من الفاعلين ذوي الأهمية، ورصد الأفعال والأدوار والصفات المنسوبة لهم في الخطاب المدروس، وتقييم هذه الأدوار والصفات سلبًا وإيجابًا من وجهة نظر الخطاب، وقد قام الباحث بتوظيف هذه الأداة في تحديد طبيعة الأدوار التي تقدمها الخطابات المطروحة عن مختلف القوى الفاعلة، حيث قام برصد الأدوار والصفات بصياغاتها الأصلية لتتبع تقييم الفاعلين على المستوى الكيفي، وإحصاء عدد الأدوار والصفات المقدمة في الخطابات المدروسة على المستوى الكمي.

٤ـ **السياق الإنتاجي للخطاب**: وقام الباحث من خلاله بتحليل ورصد البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تم إنتاج الخطاب فيها، ثم الجمهور المستهدف مع دراسة المرجعية الفكرية لمنتج النص الصحفي والتأثير المراد إحداثه على الجمهور والنخبة عينة الدراسة الميدانية.

تحليل الأطر " المضمون ":

استخدام الباحث هذه الأداة في تصنيف القضايا المدروسة إلى فئات رئيسة تندرج تحتها فئات فرعية، بحيث يسهل عليه حصرها كميًا لمعرفة أولويات قضايا الإصلاح السياسي التي تم التركيز عليها أكثر من غيرها، والقضايا التي ثم تهميشها، بجانب استخدامها في تحديد أشكال مواد الرأي المستخدمة في الخطابات الصحفية للإصلاح السياسي بصحف الدراسة.

إجراءات تحليل المضمون:

١ـ تحديد وحدة التحليل: وقد تم استخدام وحدتين للتحليل هما:

أـ الوحدة الطبيعية للمادة الصحفية: وهي في هذه الدراسة تتركز في المقال الصحفي بأشكاله المختلفة كوحدة للتحليل.

بـ وحدة الفكرة: وهي أي فكرة تتناول قضايا الإصلاح السياسي أو تتعلق بها من حيث الأسباب والنتائج المترتبة عليها.

٢ـ تحديد فئات التحليل:

استخدم الباحث نموذج RobertM.Entman في تحديد فئات التحليل والذي يتضمن بدوره أربعة محاور رئيسة هي:

١. تحديد القضية. ٢. تشخيص الأسباب.

٣. تقييم القضية. ٤. اقتراح الحلول.

وذلك على النحو التالي:

١ـ تحديد القضية: وهي كل فكرة تحدد ماهية القضية المتعلقة بالإصلاح السياسي، أو تحاول تفسير ما يحيط بها من قضايا فرعية وتشمل:

أ ـ الإصلاح الدستوري والتشريعي (التعددية الحزبية ـ تداول السلطة ـ مكافحة الإرهاب ـ المواطنة ـ إلغاء القوانين الاستثنائية ـ نزاهة الانتخابات ـ استقلال القضاء ـ مكافحة الفساد).

ب ـ إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة (إصلاح المؤسسة الإعلامية ـ المؤسسة التعليمية

ـ الجهاز الإداري بالدولة والمحليات ـ المؤسسات الاقتصادية ـ مؤسسات المجتمع المدني) .

ج ـ الحقوق والحريات العامة (حرية تكوين الأحزاب ـ حرية المؤسسة الإعلامية ـ حرية البحث العلمي ـ حرية قياسات الرأي العام ـ حرية التعبير والتظاهر السلمي ـ تمكين المرأة ـ المشاركة السياسية ـ الاهتمام بحقوق الإنسان) .

٢ ـ **تشخيص الأسباب** : وهي العوامل التي تم في ضوئها بدء خطوات الإصلاح السياسي والديمقراطي وتشمل :

أ ـ دوافع داخلية مثل :

- تراجع شرعية النظام
- الأزمات المالية والاقتصادية
- ضغوط المجتمع المدني
- ظهور حركات اجتماعية جديدة
- ضغوط وسائل الإعلام المحلية .
- مبادرة النظام السياسي للإصلاح .
- فساد النظام الإداري بالدولة .

ب ـ دوافع خارجية مثل :

- ضغوط المؤسسات الدولية المانحة .
- الموجة الجديدة للديمقراطية .
- تصاعد الضغوط الأمريكية .
- المبادرات الإقليمية للإصلاح .
- ضغوط وسائل الإعلام العالمية .

٣ـ **تقييم القضية** : وتعني الأفكار التي تصدر أحكامًا حول خطوات الإصلاح السياسي في مصر سلبًا وإيجابًا مثل :

- خطوات الإصلاح ما زالت تسعى لتركيز السلطة ومنع تداولها .
- غياب الشفافية والعدالة داخل مؤسسات الدولة .

obeikandl.com

- إضعاف التعددية الحقيقية .
- استمرار تراجع حرية التعبير .
- عرقلة قيام أحزاب جديدة .
- زيادة معدلات الفساد .
- تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان .
- رفع كفاءة الدولة ومختلف مؤسساتها .
- التوسع في حرية الإعلام والتعبير .
- كسر جمود الحراك السياسي .
- سن قوانين جديدة لمحاربة الإرهاب .

٤ـ اقتراح الحلول: وهي التي تتعلق بالأفكار التي تتناول المقترحات البديلة للإصلاح السياسي الفعال أو محاولة التقليل من الآثار السلبية للتغيير السياسي الحالي مثل :

- الاستقرار السياسي والاقتصادي .
- تعميق المشاركة السياسية .
- إطلاق حرية التعبير .
- تداول السلطة .
- العدالة والمساواة .
- تعزيز حقوق الإنسان .
- مكافحة الفساد .
- إلغاء القوانين الاستثنائية .

٥ـ اختبار الصدق والثبات :

أـ اختبار الصدق ـ Validity : يقصد بالصدق أن الأداة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه من موضوعات وظواهر مختلفة موضوع التحليل، ويرتبط الصدق بالإجراءات المتبعة في التحليل من : اختيار العينة، وبناء الفئات، وتحديدها تحديداً دقيقًا، فضلاً عن درجة الثبات في التحليل[1]، وقد راعى الباحث تحديد الفئات تحديداً دقيقًا، بجانب مراعاة الدقة في إجراءات التحليل وصولاً إلى مستوى مرتفع من الصدق الظاهري Face

(١) محمد عبد الحميد، (٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ص ٤٢٩ـ ٤٣١

obeikandl.com

Validity لاستمارة تحليل الأطر والمضمون، والذي يعني أن الأداة تقيس بشكل مناسب ما وضعت لقياسه من متغيرات.

وقد تم إجراء اختبار الصدق بوسيلتين هما:

١ـ صدق المحكمين: حيث تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين ذوي التخصصات العلمية والفكرية المختلفة في مجال الدراسة(•)، وفي ضوء الملاحظات التي أبداها المحكمون تم تعديل الاستمارة بحيث تتفق معها وتتناسب مع الإطار النظري الخاص بالدراسة.

٢ـ الاختبار المبدئي للاستمارة: على عينة من المادة التحليلية لاختبار الفئات، حيث قام الباحث باختبار قبلي Pre-Testing للاستمارة على عينة فرعية Sub-Sample من عينة

(•) مجموعة الخبراء المحكمين (الترتيب حسب التخصص العلمي والخبرة الأكاديمية)

١ـ أ. د نجوى كامل: أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٢ـ أ. د عاطف عدلي العبد: أستاذ الإذاعة ووكيل كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٣ـ أ. د محمود علم الدين: أستاذ ورئيس قسم الصحافة كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٤ـ أ. د نجوى خليل: أستاذ ورئيس وحدة بحوث الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية.

٥ـ أ. د شعبان شمس: عميد كلية الإعلام – جامعة ٦ أكتوبر.

٦ـ أ. د نجوى عبد السلام: أستاذ الصحافة بكلية الآداب، جامعة عين شمس.

٧ـ أ. د السيد غانم: أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

٨ـ أ. د عبد الغفار رشاد: أستاذ العلوم السياسية والرأي العام كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

٩ـ أحمد ثابت: أستاذ العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة القاهرة.

١٠ـ أ. د وحيد عبد المجيد: أستاذ العلوم السياسية بمركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام.

١١ـ أ. د علي الصاوي: أستاذ العلوم السياسية ورئيس وحدة الدراسات البرلمانية كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

١٢ـ أ. د إبراهيم البيومي غانم: أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية.

١٣ـ أ. د أحمد زايد: أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١٤ـ أ. د ألفت أغا: نائب مركز البحوث السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الدراسة شملت خمسين عدداً من الصحف، ثم قام الباحث بإجراء مجموعة من التعديلات عليها بما يضمن تحقيق قياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها.

ب- اختبار الثبات - Reliability: يقصد بالثبات الوصول إلى نفس النتائج عن نفس الظواهر موضوع التحليل في حالة إعادة الاختبار أو التحليل مرة أخرى .Test Retest على نفس العينة من المفردات بعد مرور فترة زمنية، وتقدير قيمة الثبات بعد نتائج الاختبارين[٢]، ولحساب الثبات في هذه الدراسة تم الاستعانة بباحث آخر[*] لإعادة تحليل مضمون عينة فرعية من عينة الدراسة باستخدام نفس أداة الترميز أو التحليل، وقد بلغ قوام هذه العينة خمسون عدداً من صحف الدراسة بواقع ١٥ عدداً للأهرام، ١٥ عدداً للوفد، و١٥ عدداً للمصري اليوم، ٥ أعداد للأهالي، وذلك بنسبة ١٣,٣ ٪ من إجمالي عينة الدراسة التحليلية التي تضم ٣٧٦ عدداً لكل من الأهرام، الوفد، المصري اليوم، الأهالي، حيث تلبي هذه النسبة متطلبات اختبار الثبات في ضوء النسب التي أوصى بها المتخصصون في مناهج البحث والتي تتراوح ما بين ١٠٪، ٢٥٪، من إجمالي عينة الدراسة، ولحساب الثبات بين الباحث وآخر تم تطبيق معادلة O. R Holesti وتعني :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{٢م}{\text{ن١ + ن٢}}$$

حيث م = عدد الحالات المتفق عليها

ن١ = عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم ١

ن٢ = عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم ٢

والتي تناسب بدورها البيانات الاسمية أو الوصفية، ويحسب الثبات في إطار هذه المعادلة في هيئة نسبة مئوية تعبر عن درجة الاتفاق بين كل من الباحثين الأول والثاني، وقد بلغ

---

(٢) فرج الكامل، بحوث الإعلام والرأي العام، تصميمها وإجراؤها وتحليلها، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠١) ص ١٩٧.

(*) المحلل الذي أجرى الباحث معه ثبات التحليل هو السيد: وليد محمد الهادي باحث دكتوراه – قسم الإعلام، كلية الآداب جامعة حلوان.

متوسط قيمة معامل الثبات في التحليل بين الباحثين ٠,٩٠ ، بمعنى أن نسبة الاتفاق كانت ٩٠٪ وهي درجة ثبات عالية بما يؤكد ثبات التحليل .

قضايا الإصلاح السياسي مجال التطبيق:

تحددت قضايا الإصلاح السياسي مجال التطبيق في ضوء ثلاث مراحل أساسية، يعرضها الباحث على النحو التالي :

المرحلة الأولى: تمثلت فيما تم رصده من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث لمعرفة أهم قضايا الإصلاح السياسي المثارة في الخطاب الصحفي المصري بمختلف الصحف المصرية مجال التطبيق، وقد أفضى ذلك إلى تحديد القضايا التي حظيت بتناول وتغطية مكثفة من قبل مواد الرأي .

المرحلة الثانية: تمثلت في قيام الباحث بإجراء مقابلات ميدانية مع أساتذة وخبراء متخصصين في العلوم السياسية(●)، بهدف مساعدة الباحث في عملية تصنيف القضايا الفرعية في إطار محاورها الرئيسة لضمان نسبة عالية من الضبط المنهجي في عرض وتسلسل القضايا وفق إطارها العام .

المرحلة الثالثة: سعى الباحث من خلالها للتحقق من أن القضايا مجال التطبيق تستحوذ على اهتمامات الرأي العام المصري من خلال عدة محددات تتمثل في :

- أن تحظى القضايا باهتمام مستمر من قبل الأفراد مما يساعدهم في تقدير الاتجاهات السائدة نحوها في المجتمع بشكل دقيق .
- أن تمثل تلك القضايا محوراً أساسيًا للمناقشات الدائرة في مختلف وسائل الإعلام من خلال تبني تلك الوسائل اتجاهات معينة تسعى لترويجها بين أوساط الرأي العام .

(*) الخبراء الذين أجرى معهم الباحث المقابلات الميدانية هم :

١ . أ . د – أحمد ثابت أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة .
٢ . أ . د – جابر مأمون نصار أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق جامعة القاهرة .
٣ . أ . د – علي الصاوي أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة .
٤ . أ . د – عبد العزيز أبو شادي أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة .
٥ . أ . د – جمال محمد سيد ضلع أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة .
٦ . أ . د – عمرو الشوبكي الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية .
٧ . د . عمرو هاشم ربيع الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية .

وقد تحقق الباحث من توافر المحددات السابقة على قضايا الإصلاح السياسي مجال الدراسة مما يجعلها صالحة للتطبيق في إطار المداخل النظرية للدراسة .

وقد تحددت قضايا الإصلاح السياسي في المحاور التالية :

المحور الأول : قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي وتشمل القضايا الفرعية الآتية :

- التعددية الحزبية .
- تداول السلطة .
- المواطنة .
- إلغاء القوانين الاستثنائية .
- نزاهة الانتخابات .
- مكافحة الإرهاب .
- مكافحة الفساد .

المحور الثاني : قضايا إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وتشمل القضايا الفرعية الآتية :

- المؤسسات الإعلامية .
- المؤسسات التعليمية .
- المؤسسات الاقتصادية .
- الجهاز الإداري والمحليات .
- مؤسسات المجتمع المدني .
- السلطات العامة .

المحور الثالث : قضايا الحريات والحقوق العامة وتشمل القضايا الفرعية الآتية :

- حرية تكوين الأحزاب .
- حرية المؤسسة الإعلامية .
- حرية قياسات الرأي العام .
- حرية البحث العلمي .
- تمكين المرأة .
- حرية التعبير والاحتجاج السلمي .
- المشاركة السياسية .
- الاهتمام بحقوق الإنسان .

obeikandl.com